نقد الوضعية لدى هابرماس

نوفل الحاج لطيف

لا يبدو ممكناً النظر في شروط إمكان النظرية النقدية لـ يورغن هابرماس دون العودة إلى أصولها التاريخية في الفلسفة الألمانية الحديثة، وخاصة لما يُعرف عادة بـ **النظرية النقدية**. فكثير من المؤلفين والمؤرخين لهذه النظرية والمهتمين بالفلسفة الألمانية المعاصرة يعتبرون أن هذا الأخير يمثل امتداداً للنظرية النقدية ووريثها الرئيسي. ولقد استلهم هذا الفيلسوف، في أسلوب نقدي متميز، مقومات تلك النظرية وحاور روّادها المؤسسين في أفكارهم وتصوراتهم وفي نمط تساؤلاتهم وكيفية صياغتها وبلورتها، كما حاول تقصي أسسهم الفلسفية في تنوعها واختلافها. وقد سمحت له دراسته لفلسفة هوركهايمر وماركيوز وأدرنو (وهو أحد أعلام هذه المدرسة النقدية وقد درس علي يديه هابرماس طيلة سنوات عديدة مكنته من الإطلاع عن كثب على مناقب ومآثر تلك المدرسة)، حتى صار يحسب عليها.

بيد أن هابرماس لم يكتف بمعاينة المجالات المعرفية والفكرية التي تحرك فيها أسلافه من ذوي النزعة النقدية ولا بمجرد استيعاب مفاهيمها أو استعادة أسئلتها على نحو ما هي عليه، وإنما عمل، فوق ذلك، على بلورة موقف نقدي خاص به حتى إعتبر بموجب ذلك مؤسسا لجيل جديد من المدرسة النقدية. فهابرماس لم يبق أسير فضاء الفلسفة الألمانية، وتحفل كتاباته بحضور مكثف لمرجعيات فكرية متعددة المنابع كما يحضر في فكره اهتمامات شتى على الصعيدين النظري والعملي، وهذا ما جعل من متن هذا المفكر المنفتح على الكتابات الفلسفية والعملية المعاصرة سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية متناً مركباً إلى أبعد حد بحيث لا يستقر على مذهب أو مدرسة بعينها وإن أُعتبر متمما للنظرية النقدية التي تُعرف أيضاً باسم **مدرسة فرانكفورت**.

يعتبر هابرماس أن الفلسفة بنْت زمانها، وهو تصور دأبت عليه الفلسفة الألمانية منذ هيغل وتبناه العديد من أصحاب النزعة النقدية. ولأجل ذلك اعتقد أن على الفلسفة الانكباب على قضايا الواقع الفعلي بحيث تكون قادرة على أن تحيط به في الآن والهنا، غير أن الواقع الفعلي اتخذ طابع عقلانية آداتية، تقنية وعملية وبدأ يشهد خطاباً تبريرياً يضفي الشرعية على السيطرة الاستثنائية لتلك العقلانية. وهذا يستوجب ـ حسب هابرماس ـ البحث في شروط إمكان نقدها عبر إيجاد قوة أخرى تكون أعلى من قوة تلك العقلانية التي اخترقت الأشياء جميعاً، هذه القوة يسميها هابرماس **التأمل الذاتي**، دون أن يعني ذلك البقاء في الأطر التي تفرضها فلسفة الوعي، بل إن هابرماس يعمد في فهمه لمعنى التأمل الذاتي إلى الانفصال عن فلسفة الذات باعتبار أن التفلسف عنده يعني التفكير الفعلي في الزمن الراهن لأن السؤال الفلسفي سؤال يقظ، منفتح على الدوام على ما هو نقدي في العلوم الإنسانية. وتتخذ الفلسفة عند هابرماس من النزعة الوضعية خصماً مطلقاً لها ومن التداوليات الصورية منهجاً في صياغة نظرية في الحداثة وتكوين عقل تواصلي. ولما كان النقد في مذهب هابرماس يهم عديد المجالات، ولما كانت الإحاطة بتلك المجالات تحتاج إلى حيز أكبر من هذا المقال فسأحاول التركيز على أهم مميزات نقد هابرماس للنزعة الوضعية دون إدعاء الإحاطة بها.

لقد حاول هابرماس منذ البداية أن يعطي نفساً جديداً للفكر الفلسفي النقدي المناهض لكل نزعة كليانية وشمولية ذات أصول ميتافيزيقية وقد انطوى المتن الهابرماسي في مختلف توجهاته ومراحله على هاجس نقدي حاسم تمثل خاصة في الكشف عن الآليات المتعددة المتحكمة في الفلسفة الوضعية والمنطوية على نزعة علمية مفرطة، وتلك الآليات قد تتعلق بالسلطة الرمزية أو بالسياسة أو بالعلم نفسه كما قد تتعلق بما يسميه هابرماس بـ **المصلحة المعرفية**، ذلك أن تطوير المعرفة اقترن دائماً

بغرض معين وأن تحقيق ذلك الغرض هو أساس مصلحتنا في تلك المعرفة.

ولما كان العلم، في سياق العقلانية التقنية، شديد الصلة بالمصالح والحسابات السياسية، فإنه يبدو دائماً من وجهة النظر هذه ثمة ما يبرر هيمنة التقنية والسياسة على المعرفة العلمية وهو أمر يتعيّن علينا من زاوية نظر الفلسفة النقدية نقده أي أن هابرماس يوجه نقده للنزعة الوضعية والتقنية والعلموية ومن ثمة لخطاب الحداثة بما انطوى عليه من أيديولوجيا علموية وضعانية آمنت بقدرة العلم الخارقة على الاستجابة لكل متطلبات الإنسان وحل كل مشكلاته، وهو ما حاولت النزعة التقنية تكريسه عبر توظيف العلم في ذلك الاتجاه حتى غدت التقنية ذاتها كأيديولوجيا طبعت خطاب الحداثة. ويرى هابرماس أن الفلسفة لابد أن تأخذ على عاتقها مهمة الكشف عن مكونات هذا الخطاب الوضعي الذي تلتحف به أيديولوجيا الحداثة. وفي هذا الإطار جدير بالتنويه أن هابرماس استفاد في نقده ذلك من أعمال أسلافه في مدرسة فرنكفورت النقدية وخاصة ذلك العمل الذي قام به كل من هوركهايمر وأدرنو في جدل العقل حينما أخضعا نتائج العقل وتمظهرات الحداثة التقنية للنقد، وكذلك من الجهد التأسيسي الذي بذله ماركيوز في مؤلفه الشهير (الإنسان ذو البعد الواحد)، ذلك أن جدل العقل عند ماركيوز يتخذ شكلاً أكثر نسقية لتركيب نظري يعتبر فيه أن العلم والتقنية أصبحا أيديولوجيين.

وفي هذا السياق ينتقد هابرماس بشدة ما آل إليه المجتمع الصناعي المتقدم من تطور نتيجة تحالف العلم والتقنية والصناعة الأمر الذي حول العلم إلى أول قوة منتجة على الإطلاق، قوة أصبحت شأناً سياسياً بامتياز، فلقد بدأت الدول تتدخل في العلم وفي مختلف القطاعات ذات الصلة من أجل مزيد إحكام سيطرتها على هذه القوة وتوجيهها عبر أجهزة إدارية ورقابية تستطيع توظيف العلم في عملية صناعة القرار. وكان من آثار ذلك تسييس العلم والتقنية وعَلْمَنة السياسة، فمنذ أن صار التقدم العلمي والتقني سيد الموقف في عملية توسيع وتطوير القوى المنتجة مما ساعد على تكثيف حضور النزعة العلموية والانتصار لها وخاصة في صورتها الوضعية، ولا تبدو مشكلة العلموية مثيرة للقلق في نطاقها النظري الخالص كلما تعلّق الأمر بالإيمان بالعلم في ذاته، لكنه تصبح مصدر إزعاج منذ أن يصبح العلم قوة منتجة تتجاوز الوظائف المعرفية لتشمل وظائف سياسية واجتماعية واقتصادية مما يستدعي مراجعة نظرتنا للعلم نفسه، وفي هذا الشأن كتب هابرماس يقول: «في الأنظمة الصناعة المتطورة يخضع النمو الاقتصادي ودينامية التطور الماكرو ـ سوسيولوجي وبشكل واسع للتقدم العلمي والتقني، فحينما يصبح العلم أكثر القوى المنتجة أهمية وحينما يعود إلى الأنظمة الفرعية في التعليم والبحث في أمر الأولوية الوظيفية في تنظيم المجتمع، فإن المفاهيم توجه المعرفة النظرية والمنهج العلمي وتقدم العلوم تجد نفسها قد اتخذت دلالة سياسية مباشرة». ومن ثمة لا يبدو التأويل العلموي للعلم وما يمكن أن نوجهه له من نقد بمعزل عن الاعتبارات السياسية، فالعلم أصبح يضفي المشروعية على النظام الاجتماعي والسياسي الحديث. وعليه، فإن النزعة العلمية تصبح ذات أبعاد ودلالات لا تتمثل فقط في جعل المؤسسات العلمية أكثر إنتاجية ومردودية، وإنما أيضاً في إضفاء الشرعية على النظام السياسي والاجتماعي القائم على العقلانية التقنية، وكأننا بالعصر الحديث يستعيض بالعلم عن الدين والميتافيزيقا في مسألة منح المشروعية على النظام القائم حتى أصبحت العلموية رؤية للعالم قائمة بذاتها تجعل من العلم النشاط الإنساني الوحيد الحامل للمعنى. وبالتالي كما يعتقد في ذلك هابرماس فإن كل أزمة تشهدها المشروعية هي في ذات الوقت أزمة هوية.

وإذا كانت التصورات اللاهوتية والميتافيزيقية لم يعد لها أي دور في خلق التوازن داخل المجتمع، فإن العلم إذ صار أيديولوجيا وقوة إنتاج أصبح هو البديل الوحيد الممكن في المجتمع الصناعي الحديث لما يظهره من قدرة على الاستجابة لمتطلبات حياة الإنسان العصرية. وعليه يتعين على الإنسان أن يكون واقعياً وفعالاً في الآن نفسه في كل منتجاته في صلب البنية الحياتية الحديثة التي طورتها فلسفة العلم الوضعية. والحقيقة أن هابرماس كان واعياً بخطورة هذا التحول الذي فرضته النزعة العلموية والوضعية، فكانت غاية نقدها لها رفع الحجب والأقنعة عن الوهم الذي يزعم أن النموذج التكنوقراطي هو أسمى النماذج وأرقاها للتعبير عن العلاقة الوطيدة بين القرار السياسي والمعرفة العلمية.

وهكذا، نفهم كيف أن النظرية النقدية في صيغتها الهابرماسية ليست مجرد نظرية تأملية خالصة، وإنما يتعيّن عليها الاضطلاع بمهمة نقد الأسس الفلسفية التي تقوم

عليها النزعة االعلموية والوضعية ونقد الأيديولوجيا التي تحكم العلم الحديث الذي تحول هو بدوره إلى أيديولوجيا. ومن ثمة ففي أفق نقد هذه المزاعم الوضعية والكشف عن وهم النظرية الخالصة، يعمل هابرماس في إطار مقاربتها للحداثة في العلم على تأصيل ممارسة النظرية العلمية أنتربولوجيا وعلى الكشف عن مختلف المصالح التي تتحكم في المعرفة العلمية وتوجهها.

يتجه نقد هابرماس للوضعية في مختلف صورها وصيغها التي تظهر فيها في نطاق العلم الحديث سواء من حيث الشكل المميز والتوجه الذي طبع هذا العلم أو من حيث هي أيديولوجيا قائمة بذاتها ميَّزت العصر الحديث وطبعت تصوره للعالم، فالعلمي لا ينفصل عن الأيديولوجي حتى أن الوضعية باتت تهدد نظرية المعرفة أو ربما مثلت نهايتها كما لاحظ ذلك هابرماس نفسه في المعرفة والمصلحة وذلك لأن الوضعية تستند فقط إلى مبدأ العلموية الذي يفترض أن يتحدد معنى المعرفة بما يحققه العلم ومن ثمة إمكانية تفسيره وفق التحليل المنهجي للأساليب العلمية.

وإذا كانت الوضعية تعبّر عن المرحلة التي بلغها الفكر البشري بعد أن تخلص نهائياً من كل رواسب التصورات اللاهوتية والميتافيزيقية، وإذا كان الفهم الوضعي للظواهر يقضي بأن يكون وجود المعطى المباشر معطى جوهرياً، فإن الوضعية تقدم نفسها كفلسفة في التاريخ حتى ولو لم تشأ ذلك. وعليه فإن كل نقد للتيار الوضعي ينبغي له أن يراعي إعادة الاعتبار للتفكير الذي وقع إقصاؤه وتجاوزه أو بمعنى آخر عبر تنشيط المعرفة العلمية الحقة على أساس إعادة بناء ما قبل ـ تاريخ الوضعية الجديدة واستئناف النظر في التأمل الذاتي بما هو حركة فكرية وبما هو فعل فلسفي يعطي للعلوم التجريبية قيمتها الإجرائية الحقيقية وللعلوم الاجتماعية مكانتها الفعلية في التقسيم للعمل النظري. وهذا ما أعلن عنه هابرماس صراحة في مستهل كتابه المعرفة والمصلحة عبر محاولة «إعادة بناء ما قبل ـ تاريخ الوضعية الحديثة من منطلق القصد المنهجي في تحليل ارتباط المعرفة والمصلحة»، معنى هذا أن ارتباط المعرفة بالمصلحة من شأنه أن يقضي على فعل التفكير ذاته. وهكذا ينبغي أن يدعم تحليل العلاقة بين المعرفة والمصلحة كما تفرضه النزعة الوضعية في صيغها التقليدية والحديثة نقد الاعتقاد بأن نقد المعرفة الراديكالي لا يمكن أن يكون إلا كنظرية للمجتمع، وبتفكير جدي في العلم ذاته.

يهدف هابرماس من خلال نقده للوضعية في صيغها وأطوارها المختلفة إلى إبراز إلى أن مسألة الفهم لا يمكن استبعادها حتى من طرف الوضعية ذاتها ولو باسم العلومية أو باسم العلوم التجريبية لأن تكوين هذه العلوم ذاته ينطوي بالضرورة على معنى الفهم ولو كان مغلقاً، ثم في مرحلة ثانية عندما تتأكد شرعية الفهم باعتبارها مؤسسة للعقلانية، موسعة لمجال الإبستيمولوجيا ضد التضييق الوضعي لما هو عقلاني، يتعيّن مواجهة مزاعم القول بأن علوم التأويل تشكل البديل الوحيد للوضعية، وبالتالي الخطاب الوحيد الذي يمكن أن نبنيه خارج دائرة العلوم الفيزيائية والرياضية. ومن أجل دحض المزاعم الكونية للتأويلية حاول هابرماس أن يبرهن على أن التأويلية غير ممكنة إلا متى توفرت لحظة التأمل الذاتي الذي يمثل المنهج الخاص للعلوم النقدية على غرار الماركسية والتحليل النفسي والفلسفة منظوراً إليها كنظرية نقدية.

هكذا إذن يتمثل الخلاف الجوهري بين هابرماس والمدرسة الوضعية يتمثل في الموقف من العلوم التجريبية ومن الدور الذي يمكن أن تضطلع به في صلب المجتمعات الصناعية المتقدمة القائمة لأنه مهما يكن دفاع الوضعيين على الوظيفة المحايدة للعلم في المجتمع **الديمقراطي**، وعلى الموضوعية التامة لإجرائياته وما قد يترتب عنها من نتائج، فإن هابرماس يعتبر أن موضوعية التجربة العلمية ذاتها تتجذر في صلب لحظة تتداخل فيها الذوات وتتفاعل من خلالها اللغة المشتركة. وهذا وحده كفيل بأن يفرض مشروعية المنهج التأويلي على النزعة الوضعية على اعتبار أن كل مقاربة عقلانية بما فيها مقاربة العلوم التجريبية والتحليلية تجد نفسها ضمن الأفق القبلي للفهم داخل اللغة المشتركة. وتعمل العلموية على التستر على هذه اللحظة التي تسمح للذوات بالتفاهم والتفاعل، بينما يؤكد هابرماس على أن الفهم داخل اللغة المشتركة يتجذَّر حتى داخل الجماعة التواصلية للباحثين أنفسهم ضمن عملية تأملية معينة فاللغة تشكل بنية، داخل علاقة حوارية، تساعد على التعبير عما هو فردي من خلال المقولات العامة. فالفهم التأويلي يتعيّن أن يكون في خدمة هذه البنية ذاتها من حيث هي تقوم بوظيفة التنظيم المنهجي لتجربة التواصل اليومية للفهم مع الذات ومع الآخرين.

وهكذا لا يمكن الحديث عن نظرية خالصة، وإن القول بذلك لا يعدو أن يكون إلا وهماً في ذهن صاحبه

فحسب. ومن ثمة لا يمكن القبول بإمكانية سحب النموذج الوضعي وتعميمه بشكل آلي على العلوم الإنسانية والاجتماعية دون اعتبار لمقوماتها وشروطها الإبستيمولوجية. ومن ثمة يبدو من أوكد أدوار الإبستيمولوجيا النقدية تصنيف العلوم بكيفية تراعي فيها خصوصية كل علم وترسم الحدود المنهجية والمفاهيمية والإجرائية لكل قطاع من قطاعات المعرفة العلمية بحسب مقتضياته وموضوعاته. وهذا الموقف يذكر بموقف ديلتاي من إبستيمولوجيا العلوم الإنسانية حيث يقول بأننا لا نكشف لأساتذتنا بأننا تلامذتهم بحق إلا إذا أخذنا مناهجهم وطورناها بحسب طبيعة بحثنا (وذلك في إطار المقارنة بين علوم الطبيعة وعلوم الفكر)، فلا يجب عنده أن نسحب بطرقة آلية مناهج علوم الطبيعة على العلوم الفكر فثمة دائماً مبدأ ما ينبغي مراعاته. من ذلك مثلاً لا يمكن تطبيق مناهج العلوم التجريبية على الظواهر النفسية من حيث هي ظواهر مركبة ومعقدة يحضر فيها الجانب الذاتي بشكل مكثف والخطاب العلمي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يخضع لشروط الصياغة الصورية للغة الرياضيات والمنطق. وباختصار يعتقد هابرماس بأنه لا وجود لمعرفة علمية محايدة فكل نمط معرفي يخضع لتوجيه مصلحة خاصة. ولأجل الكشف عن المصالح الكامنة وراء كل نشاط علمي ينبغي ممارسة التأمل الذاتي في صورته الاستكشافية النقدية وليس بالمعنى الذي نجده في فلسفة الوعي بحيث كما يقول هابرماس: «يمكن توضيح ارتباط المعرفة بالمصلحة الذي يتم الكشف عنه بطريقة منهجية وحمايته من خطأ التأويل باللجوء إلى مفهوم مصلحة العقل الذي طوره كانط وفيخته».

ويميز هابرماس بين ثلاثة أنواع من المصالح يرتبط كل منها بمجال معين من مجالات البحث:فهناك ما يسميه بـ **المصلحة التقنية** أو الآداتية وهي مصلحة تؤدي إلى قيام العلوم التجريبية التحليلية وهي تلك العلوم التي دعاها الجيل الأول من المدرسة النقدية بالعلوم الوضعية وهي العلوم التي تسمَّى في إطار المدرسة النقدية بصفة عامة بالعقل الآداتي، بيد أن هابرماس لا ينكر قيمة هذه العلوم في حياة الناس حتى في حال تطبيقها على حياة الناس وذلك لأننا جميعا نتأثر بالعمليات الطبيعية التي تحدث خارج وعينا، وهي عمليات لا سلطان لنا عليها. وكل مصلحة من خلال ما يسميه هابرماس بـ **الوسط** وهو المجال الذي توضع فيه المصلحة موضع تنفيذ. والمصلحة التقنية متأصلة في العمل وتنمو خلاله، وأما في ما يتعلق بالمشكل مع العقل الآداتي فلا يكمن في أن هذا العقل ذاته فاسد أو يقود إلى الهيمنة أو إلى تبريرها، وإنما يكمن في أن ذلك العقل قد حاز في نطاق المجتمعات الحديثة أولوية مطلقة على مختلف أشكال المعرفة الأخرى.

وتؤدي اللغة، وهي الوسيلة الأخرى التي يحول البشر عبرها بيئتهم، إلى ظهور ما يسميه هابرماس **المصلحة العملية** التي تفضي بدورها إلى ظهور العلوم التأويلية. ويتركز اهتمام **المصلحة العملية** على التفاعل بين البشر، أي على كيفية تأويل أفعالنا حيال بعضنا البعض وطريقة فهمنا لبعضنا البعض والسبل التي نتفاعل من خلالها في إطار التنظيمات الاجتماعية. ومن ثمة تكون المصلحة العملية متصلة أساساً بمجال التواصل بين البشر وتعبر عنه العلوم التاريخية ـ التأويلية لأن الافتراضات التي تقترحها هذه العلوم لا تنطلق من تنبؤ ممكن لإمكانية استغلالها التقني، وإنما من فهم المعنى وهو فهم يتم عبر تقنية تأويل الخطابات المتبادلة داخل اللغة المشتركة (العادية)، ومن خلال تأويل النصوص التي يحملها التراث وكذلك بفضل استبطان المعايير التي تؤسس الأدوار الاجتماعية. ومن بين المنظورات التأويلية يمكن أن نذكر التفاعلية الرمزية ومنهجية النظام الاجتماعي والتحليل البنيوي للثقافة وجهة نظر ما بعد البنيوية لأنها تهتم جميعاً بطريقة ما، بفهم ما يقول البشر وما يفكرون فيه وعلاقة كل ذلك بأفعالهم. وتنمو المصلحة العملية وسط التفاعل وفي هذا الاتجاه تهدف بعض مواقف هابرماس إلى الكشف عن الوسيلة التي تقوم بها البنى الاجتماعية بتشويه عملية التواصل وتحدث فيها بعض الاضطراب ذلك أن سوء الهم وارد بين البشر كما يمكن تضليلهم بشكل ممنهج ومنظم مثلما يمكن لهم أن يصابوا بعمى القلوب بشكل منظم.

وتفضي المصلحة العملية إلى نوع ثالث من المصلحة وهي **مصلحة الانعتاق والتحرر**، وهذه المصلحة لا تنفصل هي الأخرى عن اللغة وتعمل على تخليص التفاعل والتواصل من الشوائب التي تشوهها. وتنبثق عن مصلحة الانعتاق والتحرر العلوم النقدية من قبيل التحليل النفسي، (وهو علم يتخذه هابرماس نموذجاً)، وهي علوم نقدية منذ تكوينها وتقوم العلوم النقدية على قاعدة التسليم بقدرتنا على التفكير وعلى الوعي وعياً ذاتياً بما نفعل،

وأننا عندما نهم باتخاذ أي قرار نقوم بوزن الأمور واتخاذ ما هو أصوب منها على أساس ما هو متوفر لدينا من معرفة بشأن الحالة واعتماداً على إدراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعياً. ويحصل التشويه عندما تُخفى وقائع حالة ما عن بعض المشاركين في التفاعل أو عنهم كلهم وعندما تحول القوانين بشكل أو بآخر دون البشر ومشاركتهم بصورة كاملة في عملية اتخاذ القرار. وغاية العلوم النقدية القائمة على مصلحة الانعتاق والتحرر هي الكشف عن التشويه القائم في التفاعل والتواصل وإصلاحه.

هكذا بدا هابرماس وكأنه يؤسس لإبستيمولوجيا نقدية تسعى إلى تحديد مجالات كل قطاع من العلوم على حدة والكشف عن المصالح التي تقف وراء مختلف المعارف التي تنتهجها هذه العلوم سواء كانت مصالح تقنية أو عملية، وسواء كانت ذات طابع آداتي أو تواصلي، فلا يجب أن يحصل أي خلط بين المستويات وأن لا يفرض نوعاً واحداً على جميع مجالات المعرفة الأخرى كما تعمد إلى ذلك النزعة الوضعية. ومن الواضح أن هابرماس يميل إلى المصلحة التحررية التي تخولها العلوم النقدية لأن هذه المصلحة لا تكون لها أيّ قيمة إلا داخل فعل النقد الذي تكون مهمته الجوهرية فضح المصالح المحركة للأنشطة التي تفرضها الضغوط المؤسسية وتوجه اكتشاف أشكال هذه الضغوط نحو التحرر.

لقد كان هابرماس يؤكد دائماً على أن الوضعية لا تعنيها الشروط الخاصة التي سمحت لها بالبروز لذلك ارتأى أن يبين أن هذه النزعة ما كان لها لتظهر وتهيمن لولا إقصائها لمفهوم نظرية المعرفة. كما لم تكن هذه النزعة تعنى بأحكام القيمة التي تقوم بها عندما تدافع عن مفهوم معياري للعلم، وهي عندما تفرض القول بأن العلم هو النشاط الوحيد الحامل والمنتج للمعنى تلغي التفكير في عقلانية القرارات الأخلاقية. وإذا كانت الوضعية تسلم بنجاعة الموقف التكنوقراطي، فإن ذلك لا يعني حياديتها بل على العكس تماماً إذ يسمح لها مثل هذا التسليم بالتحالف مع شكل السيطرة الذي ينظر إلى الممارسة إلا باعتبارها وسيلة للتلاعب والمغالطة والتوجيه والتحكم. ومن ثمة فإن الوضعية إذ تبرر هكذا موقف، تحت تبرير الاعتراف بالضغوط الموضوعية تعمد إلى إخفاء المصالح الاجتماعية الآنية والدائمة التي تكمن وراء كل قرار. وعليه فإن هذه النزعة تمتنع عن التفكير في الدور الذي تقوم به ضمن السياق الاجتماعي الحديث والمتمثل في إضفاء المشروعية على السيطرة التقنية والمصالح القائمة. وهي بموجب ذلك تنطق بحكم قيمة ضمني حين تؤكد على أن العلم هو النشاط الإنساني الوحيد الحامل للمعنى وأن البحث العلمي هو الإطار الوحيد الذي بسلوك أخلاق عقلانية. لذلك فإن نقد هابرماس كما جاء على لسانه بصريح العبارة:"يتجه بشكل استثنائي ضد التأويل الوضعي لأساليب البحث لأن الوعي المغلوط بممارسة سليمة وصحيحة يؤثر بطريقة عكسية على تلك الأساليب" ولا يختلف هابرماس في نقده ذاك كما يقول هو عن نفسه"مع الرأي القائل بأن الوضعية لها مفعول مقيد حين تخنق التفكير الذي كان من الضروري أن يفرض على حدود العلوم التجريبية والتحليلية. إن الوظيفة المعيارية المضمرة للوعي المغلوط هي التي أتوجه إليها بالنقد".

يندرج نقد هابرماس للنزعة الوضعية،إذن، ضمن مشروع فلسفي نقدي يسعى إلى الكشف عن تهافت هذه النزعة وعن تعبيراتها الإيديولوجية التي تلحفت بها من أجل إضفاء الشرعية على التقدم العلمي والتقني الذي ميز الحقبة المعاصرة، كما يسعى إلى تأسيس إبستيمولوجيا نقدية تمارس العلم دون أن تغض الطرف عن مضمراته الإيديولوجية، وتفرق بين مستوياته والمصالح المختلفة التي تتحكم فيه وتوجهه. ولن يكتمل هذا النقد إلا باكتمال شروط تأسيس نظرية اجتماعية ستجد صورها الأكثر جذرية وعمقا في مشروعه حول نظرية الفاعلية التواصلية التي تمثل جوهر نظريته النقدية.

نوفل الحاج لطيف

باحث من تونس

المراجـــع

Abensour, M: La théorie critique: une pensée de l'exil, Archives philosophiques, n°45, 1982

Habermas, J: La technique et la science comme idéologie, Paris, Gallimard, 1973

Habermas, J: Profils philosophiques, Paris, Gallimard, 1974

Habermas, J: Connaissance et intérêt, Paris, Gallimard, 1976

Habermas, J: Après Marx, Paris, Fayard, 1985

Habermas, J: De Vienne à Francfort, la querelle allemande des sciences sociales, Bruxelles, Complexes, 1979.

كريب،إ: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين علوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، 1999